

سوق المواد الانشائية

السعر بالدينار	الوحدة القياسية	الصاغة
١٩٠٠٠	طن	السمت العادي
٢٦٥٠٠	طن	السمت المقاوم
١٧٠٠٠	طن	السمت الابيض
٣٥٠٠٠	قالب سكس ٣م٢٠	الرمال
٣٠٠٠٠	قالب سكس ٣م٢٠	الحصى
٩٥٠٠٠	طن	شيش التسليخ
٨٠٠	قطعة واحدة	كاشي عراقي
١٤٠٠٠٠	طن	بورق الاهلية

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨



في الهم الاقتصادي

لا بد من تداولاتنا

الاقتصادية من الساحة العراقية

تعقبا على عمودنا المنشور في الاسبوع الماضي والمتون (تسعة مصارف عراقية تدار من الخاج) هاتفتني الصديق الاستاذ عبد الباقي رضا (الخبير الاقتصادي المعروف) ليخبرني على تناولي هذا الموضوع فائق الاهمية و (يحدث) معلوماتي بأن عدد ادارات المصارف المهاجرة زادت على (التسعة) كثيرا، بل شملت غالبية الشركات المساهمة الاخرى.

وفي اثناء استطرادات الحديث ذكرني بما تضمنته قانون الشركات النافذ من مواد اكدت (لا قانونية) الإقامة خارج العراق حين اشار الى مادة تنص على ان غياب عضو مجلس ادارة الشركة لثلاثة اشهر متصلة او ستة متتصلة عن اجتماعات المجلس يفرض اعضاه او يجعله بمثابة المستقيل، فيما يمنح القانون في مادة اخرى عقد اجتماعات لمجلس الادارة خارج العراق بما يقطع الطريق امام أي تفسير او اجتهاد بمشروعية بقاء رؤساء مجالس الادارة او اعضاء تلك المجالس في الخارج.

حسام الساموك

ليس من اهدافنا

السعي لاكمال ادارات

الشركات علما لتواجد

في ظل الظروف

الامنية الصعبة

وتحمل اعبائها خاصة

ان عددا لا يستهان به

من المستثمرين

ورجال الاعمال كان

ضحية تلك الوقائع

بمناخات عمل كفيلا بتحقيق المشروعية والسياسات الامنية والظروف الايجابية للعمل وتواصل العملاء، مؤكدا في تقبل دعواتنا،

دورا مسؤولا لحكومة قوية ودولة مؤسسات تضمنان الامن والامان وتتيح من ثم لعجلة الانتاج ان تتواصل وتلعب دورها في المقابل لتعزيز مسيرة البناء والنماء.

إذ فليس من اهدافنا السعي لاكمال ادارات الشركات على التواجد في ظل الظروف الامنية الصعبة وتحمل اعبائها خاصة ان عددا لا يستهان به من المستثمرين ورجال الاعمال كان ضحية تلك الوقائع، لكننا نصر على اولويات ارساء البيئة الكفيلة بتوفير دورة عجلة الانتاج في كل قنواتها، ولعل في المقدمة منها المناخات الامنة للتداولات الاقتصادية وهو ما نحفزنا لتأكيد امام الحكومة القانعة وعضى المؤسسات التشريعية والتنفيذية ان اقتصادا معافى وتداولات فاعلة في الحليات الاقتصادية والمالية كفيلا بتوفير الطمأنينة ومستلزمات نبذ العنف والحد من موجاته الفارغة.

اما اللجوء الى المنايا الاختيارية والتعاطي مع التداولات الاقتصادية -بالغة الاهمية- بالمراسلات البريدية والمخاطبات الهاتفية، فضلا عن التكلفة الباهظة لتلك الوسائل المرتبكة، فانها مؤشر لا يعبر الا عن السلبية والنهز من المسؤولية، بما يحتملنا ان نرفع اصواتنا للضغط على الحكومة ومجلس النواب ان يجردوا في تثبيت ركائز البيئة القادرة على حماية ثروتنا الوطنية وتداولاتها وتوفير (الملاذ الامن) لتجارنا ومستثمرينا وصناعيينا وكل شرائح مجتمعنا.

البطالة في العراق بين الحل والتعقيد

بغداد - غازي المنشاوي



مشكلة البطالة من التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة. من الارشيف

بها البلد بعد حل العديد من المؤسسات والمشاريع وتوقف عدد من المشاريع التابعة للقطاع الخاص مما اضطر العديد من العاملين الى التوجه الى مؤسسات القطاع العام التي تعاني اصلا فانحسرت في قوة العمل. وللوصول الى فرص خاصة بعد ارتفاع او زيادة مستوى الرواتب للعاملين في مؤسسات الدولة واخيرا البطالة الموسمية وهذه البطالة غالبا ما تكون رهن الاحوال المناخية والعيادات الاجتماعية التي تظهر الانشطة الاقتصادية الموسمية التي تقتصر الانتاج فيها خلال فصل معين في السنة كما هو الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات الاستهلاكية بحيث يتعطل الكثير من العمال خلال جزء من السنة بسبب الظروف السالفة والى جانب انواع البطالة المشار اليها توجد انواع اخرى للبطالة ومنها البطالة الفنية التي تشير الى ان التقدم العلمي التكنيكي لا بد وان يترك اثارا جانبية على المجتمع وبالتالي فان التطور التكنولوجي له تاثير هو الاخر في نشوء البطالة.

الاقتصاد العراقي، فهناك البطالة الدورية، وتسمى بالبطالة الانكماشية وهي بطالة متجددة ناتجة عن الكساد والانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات المنتجة ويضيق قائلا: ان الظروف المستجدة والتغيرات الاقتصادية المحتملة حيث اداء السياسات الاقتصادية وطول مدة الحصار الاقتصادي ساهم في ظهور هذا النوع من البطالة اذ توقفت العديد من المشاريع الحكومية وتعثر اداء المشاريع المختلفة والخاصة عن العمل بسبب المنافسة الشديدة بين منتجاتها والمنتجات المستوردة مما ساهم في تسريح العديد من العمال واصبحوا في عداد العاطلين عن العمل. وهناك البطالة الهيكلية وهي اشد حدة من البطالة الدورية وتمتد عموما لفترة زمنية اطول وهذا النوع من البطالة ينتج اساسا بسبب عدم توفر عمل للاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام اسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط

المدينة ودخول المرأة الى سوق العمل اضافة الى عدم توافر البيانات الكافية والدقيقة حول هذه الظاهرة مما يجعل من الصعب تحديد حجمها والوقوف على نتائج الجهود المبذولة لحلها. في حين يقول الاستاذ مجيد الراوي (تدريسي في مادة الاقتصاد): ينبغي علينا اولاً ان نعريف ما معنى البطالة وانواعها ومعرفة اثرها في اداء الاقتصاد العراقي وانعكاسات ذلك على سوق العمل ومن ثم معرفة خصائص سوق العمل في البطالة في العراق واسبابها واثارها الانسانية والاجتماعية واخيرا معرفة سبل الحد من مشكلة البطالة في العراق وطرق علاجها. اما السيد كمال محمود جميل احد الخبراء في الشؤون الاقتصادية فيقول: تمثل البطالة موضوعا مهما في النقاشات المتعلقة بسوق العمل ولكن معناها الحقيقي لا يعرف دائما بوضوح والتعريف الرسمي للبطالة وفقا لمنظمة العمل الدولية هو حالة الفرد المتعطل

تعد البطالة من المصاعب والتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها مدة طويلة مع استمرار ارتفاع معدلاتها في السنوات الاخيرة وظهورها بأشكال وأنواع مختلفة فضلا عن ان الاقتصاد العراقي يعاني بشكل خاص من بطالة هيكلية ناجمة عن ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية المربكة في استيعاب الاعداد المتزايدة من الأيدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه حيث تقدر نسبة البطالة ما بين ٥-٦٠ من مجموع قوة العمل في العراق.

(المدرى) حاولت من خلال هذا الموضوع تسليط الضوء على ظاهرة البطالة التي باتت تنتشر بشكل واسع بين فئات المجتمع العراقي دون ان توجد الدولة لها حلولاً ومعالجات جذرية لاستئصالها وانها بشكل تام وتخليص المجتمع من آثارها الخطيرة. فكانت البداية مع الباحث الاقتصادي جاسم المنذلامي الذي تحدثنا قائلا: ان من أبرز خصائص سوق العمل العراقية ارتفاع وتأثير نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات نمو السكان والقرى العاملة مقارنة بتطابق نمو الطلب على العمالة الناتج عن عدة عوامل منها ضعف معدلات الاستثمار ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل وتواضع مستويات الانتاج وكفاءة الإدارة مما يترتب عليه استئصال مشكلة البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين فقد طالت هذه الظاهرة في السنوات الاخيرة خرجي الجامعات والمعاهد العليا بشكل متزايد وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب تزايد ظاهرة الهجرة من الريف الى

هيئة قناة السويس توقع تحقيق عائدات قياسية



ارتفاع الحمولات المارة بقناة السويس

ومن المتوقع ان يصل عدد السفن المارة الى نحو ١٨٣٤٠ سفينة، وهو أعلى معدل منذ عام ١٩٨٨، فيما شهد العام ١٩٨٢ أعلى معدل لعبور السفن في تاريخ قناة السويس وبلغ ٢٢٥٤٥ سفينة.

وعزا المسؤول هذا الارتفاع إلى استمرار حركة الانتعاش التجاري والاتجاه نحو نقل البضائع بالحاويات واستمرار خطط قناة السويس لتطوير غاطسها للوصول إلى غاطس ٦٦ قدما بحلول العام المقبل ٢٠٠٦.

تتوقع هيئة قناة السويس تحقيق عائدات قياسية لا تقل عن ٣,٧ مليارات دولار بنهاية العام الحالي مقارنة مع ٣,٤٥٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٥. وكانت الأعلى منذ افتتاحها للملاحة عام ١٨٦٩.

وقال مسؤول هيئة القناة إن المؤشرات الحالية تشير إلى ارتفاع الحمولات المارة بقناة السويس نهاية العام الحالي إلى ما لا يقل عن ٦٨٠ مليون طن، وهي أعلى حمولات تحققت قناة السويس منذ افتتاحها للملاحة.

وكانت أعلى حمولات قد حققتها قناة السويس العام الماضي وبلغت ٦٧١,٧٨٢ مليون طن.

عنها اضافة الى هذه الامور المهمة التي بحاجة الى نفقات عالية يأتي الينا بين فترة واخرى جرس الانذار القادم من صاحب المشتمل الذي أسكنه مطالباً بزيادة في الاجرار وهذا الامر بدأ يولد ضغطاً نفسياً كبيراً على ويرهقني لعدم استطاعتي ايجاد حلول مناسبة لوضعي المالي والتقدم خطوة الى الامام حتى ان هذه المسألة صارت تؤثر في المستوى المعاشي لابنائي وعائلتي والحلول معدومة.

وكان لنا لقاء آخر مع الخبير الاقتصادي محمد الحيالي الذي قال: هناك خلل كبير حصل في الفترة الاخيرة في طبيعة التضاهم بين المستاجر وصاحب العقار وهناك مناطق شهدت ارتفاعاً كبيراً جداً في الاجارات وفاقته الخيال الامر الذي جعل المسالك يلاحق المواطنين (المستأجرين) بين فترة واخرى طالباً بزيادة بدل الاجار حتى وصل الحال الى هبوط كبير في موارد المحال ازاء تلك الزيادات وصار صاحب العقار يعد رفض اصحاب المحال لزيادة بدل الاجار تطاولاً على حقه وازدادت حدة الخلاف بين الطرفين.. وبدأ المواطنون يرغبون بأن تتدخل الجهات ذات العلاقة وتضع القوانين التي تتناسب ومصالح الطرفين معاً بعد دراسة الوضع الاقتصادي للسوق وحاجات المواطنين في حياة يؤمن خلالها متطلباته اليومية.

ظاهرة المطالبة الملحة برفع الاجارات



حسين تيب

المواطن حيدر العبيدي مستاجر مشتمل في إحدى مناطق بغداد الشعبية حيث اضاف بقوله: انا مثلا سائق سيارة باص واعيل عائلتي. ويدات تواجيني مشكلات كثيرة في العمل مثل غيري ممن يعملون في هذه المهنة. فايرادات اعمالنا لم تكن مثل السابق بل انخفضت كثيراً عما كانت عليه بسبب زيادة اسعار الوقود، في الوقت الذي تنقسم فيه ايرادات عملي لنصفين لي ولصاحب السيارة والجميع يعرف اليوم احوال السوق واسعاره الخيالية خصوصاً المواد التي لا يمكن الاستغناء

الاحتياطية في باب العظم: من يحضر الى هذه المنطقة ومحال تصليح السيارات يلاحظ مدى المهانة التي يعيشها اصحاب هذه المهنة فالاعمال تالشت عن السابق بنحو كبير وفي ظل ظروف المعيشة الصعبة، بالمقابل مشكلة تتكرر باستمرار تتعلق ببدايات الاجار واصحاب العقارات (المحال) الذين يواصلون رفع الاجار ويدعون ان مبلغ الاجار لا يتناسب وقيمة العقار وادعاعات من هذا القبيل، والجميع يتابعون تصرفات اصحاب العقارات باستياء وانتقلا الى

اخذت المشكلات الاقتصادية التي تواجه الانسان العراقي تتفاقم بشكل مستمر لتزيد من تعقيدات الحياة وتدخلها في مراحل اليأس والاحباط التي تنهك الانسان. يقول المواطن حسن جاسم مستاجر محل لبيع المواد الغذائية في منطقة البياع تعيش ظرفاً صعباً للغاية بسبب مشكلات الحياة في كل جوانبها ولكن يبقى الأهم في ذلك المورد المادي الذي من خلاله تتم تغطية نفقات العائلة. وما حدث خلال الفترة الاخيرة المطالبة المستمرة والضغط الذي بدأ يتبعه صاحب العقار لرفع الاجار او تخليه المحل. وهنا نكون في حيرة من امرنا فلا نستطيع عمل أي من الاثنين كون احوال السوق وتدهور القدرة الشرائية للعائلة لا تسمحان لنا برفع الاجار وما نكسبه لا يغطي جميع نفقات العائلة التي اصبح اليوم باهظة خصوصاً بعد قرارات زيادة اسعار الوقود التي الهبت السوق بكل محتوياته. وتخليه المحل امر غير ممكن لأنه موردنا الوحيد ولدينا زبائن تربطنا معهم علاقة وثيقة وتتعاظم معهم بالأجل (الدين) الى يوم الراتب خصوصاً فئة الموظفين وهكذا نتعامل مع سكان المنطقة ولكن استبداد بعض اصحاب العقارات واجهنا بواقف لا يمكن التعايش معه. وتابع الحديث المواطن مشتاق محمد مستاجر محل لبيع المواد

مزايا بيع وشراء العملات الأجنبية

التفاصيل	القيمة
عدد المصارف المساهمة في المزايا	١٢
السعر الذي رسا عليه المزايا ببيعاً/دولار ١٤٢٢	١٤٢٢
السعر الذي رسا عليه المزايا شراءً/دينار/دولار	—
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزايا-دولار	٤٥,٨٩٠,٠٠٠
المبلغ المشتري من قبل البنك بسعر المزايا-دولار	—
مجموع عروض الشراء - دولار	٤٥,٨٩٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	—

بغداد/المدى
تم افتتاح المزايا اليومية الثالث والثمانون بعد السبعمئة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ١٠/٥/٢٠٠٦ وكانت النتائج كالآتي:

١- الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائننا (٣٣,٣٩٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٢٢+١٠+١٤٨٣) دينار/دولار.
٢- الكمية المباعة لاجراء تحويلات الى خارج العراق (٢٢,٥٠٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٢٢-٢) دينار واحد عمولة البنك و اعضاء المبالغ المحتولة من عمولة التحويل.